عندما تغيب السلطة تحضر الفوضى

الضالع .. طرق متهالكة ومجار طافحة وقمامة مكدسة في كل الأزقة

الضالع محافظة ناشئة تتلمس طريقها إلى النور وسط ركام هائل من الفوضى. أن تصلها.. فهذا يعني أنك بصدد مواجهة العديد من المنغصات القادرة على استثارة كل نوازع الاستياء لديك.
القمامة تتكدس في كل شارع أكواماً أكواماً، أما عن شوارعها فحدِّث ولا حرج، وهل أزيد الطين بلة، فأحدثكم عن المجاري وكيف تطفح بالتجلي الواضح لغياب أي مظهر من مظاهر السلطة الحقيقية في المحافظة؟
إذاً، دعونا نقرأ أكثر عن مشاكل هذه المحافظة بعيون أبنائها.

الضالع/محمد الجبلي

ولتكن البداية مع الأخ المهندس عبدالرحمن علي حمود، مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة الضالع، الذي تحدث قائلاً :
- لا تزال المشاريع متعثرة بحجة المشاكل والفوضى التي تمر بها المحافظة منذ ثلاث سنوات، بالرغم من استعداد أبناء الضالع للتعاون مع أي مقاول سوف يباشر عمله في المحافظة، وليس كما تروج له بعض وسائل الإعلام، حيث نتمنى من الإخوة في وزارة الأشغال العامة والطرق الالتفات إلى هذه المحافظة الناشئة وتزويدها بالمشاريع الكافية..

تشققات وحفر

وأضاف : إن ظهور الكثير من التشققات والحفر جاء بفعل عدم سماكة الطبقة العليا للأسفلت، وأيضاً عدم الصيانة المستمرة للطرقات، مناشداً وزير الأشغال العامة والطرق بالعمل ولو بصورة استثنائية على توجيه المؤسسة العامة للطرق والجسور بمباشرة عملها في الخط الرئيسي المزدوج «الضالع - قعطبة»، الذي أصبح في حال مزرية للغاية، وكذا التوجيه لبرنامج الطرق الريفية بإنزال المكاتب الاستشارية لمراجعة التصاميم الخاصة بالطرق الممولة من الصندوق العربي الكويتي، وهي «العوبل، القزعة، جبل القضاة، بني مسلم»، وكذا طريق «قرض - عدن حمادة»، الممول من صندوق أبو ظبي، وطريق «العشري - الحازة - المعاريض»، وطريق «العوابل - المضو - مريس»، الممولتين من المنحة الكويتية، مشيراً إلى أنه تلقى وعداً بنزول المهندسين للبت في الدراسة الخاصة بهذه المشاريع تمهيداً لإعلان المناقصة ومن ثم التنفيذ، إلا أنه ومنذ عام وإلى اليوم لم يصل هؤلاء المهندسون إلى المحافظة.

مشكلة كبيرة

أما الأخ صالح عبيد أحمد، مدير شرطة السير بالمحافظة، يقول:
- يمثل طريق قطعبة الضالع مشكلة كبيرة من المفروض أن تضعها الدولة في أولوية اهتماماتها، حيث أصبحت الطريق منتهية نتيجة رداءة التنفيذ وعدم وجود تصاميم جيدة وعدم التزام الشركات المنفذة بمقاييس الجودة، حيث تسبب هذه التشققات والحفريات العديد من الحوادث خاصة عندما يتفاجأ السائق بظهور حفرة يضطر إلى الهروب منها إلى الخط الآخر، وهنا تحصل الكوارث أو الحوادث التي تذهب فيها العديد من الأرواح.
داعياً الجهات المعنية إلى التعاون مع المواطنين والمشايخ والأعيان ووجهاء المحافظة للتسريع في إصلاح هذه الطريق والشوارع الداخلية للمحافظة.

خسائر مادية

وبدوره قال رشاد محمد حمود - أحد سائقي الباصات في فرزة الضالع - قعطبة:
كما شاهدتهم، الطريق العام الضالع - قعطبة باعتباره الشارع المسفلت الوحيد في المحافظة، أصبح اليوم في وضع يرثى له فلا يوجد فيه مقطع سليم، لم يخلُ من المطبات والحفر وهو ما يشكل عائقاً لحركة السيارات والمركبات بدرجة أساسية، ويتسبب في حصول العديد من الحوادث المرورية، ناهيك عن ما يلحق بمالكي المركبات من خسائر مادية تسببها تلك الحفر.
ويضيف: تشقق الطريق وكثرة الحفر، مشكلة حقيقية تواجهنا في هذا الخط، فما نحصده طوال اليوم من الصباح الباكر حتى المغرب نظير نقل الركاب، ننفقه في إصلاح وصيانة مركباتنا.
وأكد أنه لعدم الاهتمام بصيانة الطرقات في الضالع فإنه يتم سد معظم الحفر بالأتربة والتي تصمد طويلاً، إما مع مرور الوقت وإما لعوامل طبيعية كسقوط الأمطار وغيرها، فيزداد الوضع سوءاً.

المجاري والطفح المزمن

الأكثر من مشكلة الطرق في المحافظة، هي مشكلة المجاري فيها، التي أضحت بمثابة علامة فارقة تميز شوارع وأزقة المحافظة، الأمر الذي يلقي بظلاله على صحة وسلامة المواطنين هناك، وعن هذا تحدث الأخ عبيد لعرم، مدير عام مديرية الضالع قائلاً:
- إن مشكلتنا مع الصرف الصحي في المحافظة تكمن بدرجة رئيسية في تنصل الجهات المسؤولة بالمحافظة عن التعامل مع هذه المشكلة ..فلا هي من اختصاص المجلس المحلي

ولا هي من اختصاص المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالمحافظة، والأخيرة ترفض استلام ملف الصرف الصحي بالمحافظة، والنتيجة تفاقم الوضع بصورة مرعبة وربما إلى الحد الذي يتعذر معه إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة، سيما في ظل تغاضي الجهات المسؤولة بالمحافظة عن تحمل مسؤولياتها، وأشير هنا إلى خروج مبادرة ذاتية من قبل المواطنين بالمحافظة يسندهم في ذلك تجار المحافظة ومع هذا يظل حضور الدولة مهماً للتصدي لهذه المشكلة وغيرها.

روائح كريهة

وعن ذات المشكلة تحدث الأخ ويس علي حسن عيمران، وهو احد التجار في المحافظة ممن يكابدون الأمّرين جراء هذا الطفح المزمن للمجاري أمام واجهات محلاتهم التجارية، حيث قال: قمنا بالكثير من المبادرات بهذا الصدد وتحملنا أعباء ذلك من جيوبنا الخاصة وما إن ننجح في سد الكثير من مسارب المجاري حتى تعود للطفحان مرة أخرى وبشكل أكثر اتساعاً من السابق وهو ما يصعب علينا العمل بصورة طبيعية نتيجة الروائح الكريهة للمجاري فضلاً عن إشاحة العديد من الزبائن النظر عن محلاتنا بسبب عبور المجاري من أمامها وهو ما يدفعنا للتفكير إما بالإغلاق وإما بنقل محلاتنا إلى أماكن أخرى.
واستطرد: ومع هذا تظل مشكلتنا مع المجاري كتجار بسيطة قياساً بمشاكلنا كمواطنين في ظل تعرضنا الدائم والمستمر للأمراض والأوبئة، هذا عدا الروائح والمناظر المقززة.

اضرابات متكررة

تشكل مشكلة تكدس مخلفات القمامة بين الحارات والأزقة وأرصفة الشوارع مصدر قلق للمواطنين، وذلك للغياب الكامل لمكتب النظافة والتحسين بالمحافظة عن العمل، وأصحبت أبوابه مغلقة لفترات طويلة بالإضافة إلى الإضرابات المتكررة للعمال.
وعن هذا يتحدث الأخ فضل محمد علي المنادي- أمين عام نقابة عمال النظافة بالمحافظة، حيث يقول:
إضرابنا جاء نتيجة توقف رواتبنا والتلاعب بها من قبل ادارة الصندوق حيث تم مصادرة رواتب شهرين من العام الماضي 2012م اضافة إلى توقيف رواتبنا لمدة خمسة أشهر من العام الحالي 2013م والتلاعب بالدرجات الوظيفية الخاصة بعمال صندوق النظافة والتحسين بالمحافظة من قبل الجهات المعنية بصنعاء هذا مع ما يلحق بملف التثبيت الوظيفي الخاص بعمال مكتب النظافة من تسويف ومماطلة في عملية تثبيتهم بالرغم من قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص والذي وجه بتثبيت كامل موظفي صندوق النظافة في عموم محافظات الجمهورية، والدور السلبي الذي وقفه مكتب النظافة والتحسين بالمحافظة في التعامل مع هذه المشكلة، وما زاد الأمر سوءاً هو حصول أشخاص لا يعرف لهم اي تواجد في المكتب على التثبيت الوظيفي في الدفعة السابقة في حين أننا نعمل منذ العام 2000م ولا نتقاضى سوى 15000 ريال في مخالفة صارخة لاستراتيجية الاجور والتي تسمي الحد الأدنى للأجور بـ«20.000» ريال.

غياب السلطة

وفي نفس السياق يتحدث الأخ أمين عبده عبدالله قائلاً:
مكتب التحسين بالمحافظة غائب أساساً على مدار العام وهو مغلق فلا يتواجد إلا في حالة تحصيل الفواتير العامة التي يضاف عليها رسوم التحسين وغيرها من الرسوم دون أن تلمس لهذه الخدمات وجوداً على ارض الواقع ويعود الاستهتار الحاصل في المحافظة إلى غياب سلطة حقيقية للرقابة والمحاسبة، داعياً الجهات المعنية إلى إعادة النظر في هذا الموضوع ومحاسبة كل متسبب في تشويه الصورة الحضارية لمحافظة الضالع.